المملكة المغربية

مشروع نجاعة الأداء

وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي

مشروع قانون
المـــالـــيـــة
2019

فهرس

الجزء الأول : تقديم الوزارة أو المؤسسة 3
1. تقديم موجز الاستراتيجية 4
2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2019 6
3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2019 حسب البرامج 8
4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات 9
5. توزيع جهوي لاعتمادات البرامج 13
6. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات 14
7. البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات للمؤسسات العمومية 17
ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية 18
الجزء الثاني : تقديم البرامج 20
برنامج 470 : دعم و قيادة 21
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة 21
2. مسؤول البرنامج 22
3. المتدخلين في القيادة 22
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج 22
برنامج 428 : التنمية الصناعية و إنعاش الاستثمارات 28
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة 28
2. مسؤول البرنامج 29
3. المتدخلين في القيادة 29
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج 30
برنامج 429 : الاقتصاد الرقمي 32
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة 32
2. مسؤول البرنامج 32
3. المتدخلين في القيادة 32
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج 33

برنامج 431 : تنمية التجارة و الجودة..... 41
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة..... 41
2. مسؤول البرنامج..... 41
3. المتدخلين في القيادة..... 41
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج..... 42
الجزء الثالث : محددات النفقات..... 49
1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان..... 50
أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية..... 50
ب. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان..... 52
2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية..... 53

الجزء الأول

تقديم الوزارة أو المؤسسة

1. تقديم موجز الاستراتيجية

تدير وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي قطاعات حيوية والتي تلعب دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا لكونها محركات للتنمية الاقتصادية والنمو وخلق الثروة وفرص الشغل.

تتولى وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي إعداد وتنفيذ السياسة الحكومية في ميدان الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة، مع مراعاة الاختصاصات المسندة إلى قطاعات وزارية أخرى بموجب القوانين و النصوص التنظيمية الجاري بها العمل.

وفي هذا الاطار، تتولى الوزارة إعداد استراتيجيات تنمية مجالات الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي والبريد، وبلورتها في برامج عملية وكذا المصادقة على استراتيجيات تنمية الاستثمارات وتحسين تنافسية المقاولة الصغرى والمتوسطة.

وعلاوة على ذلك، تساهم الوزارة في تدبير العلاقة مع المؤسسات والمنظمات الدولية والوطنية فيما يتعلق بمجالات الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي.

ولضمان الاستمرارية في القطاعات التابعة لها، تقوم الوزارة بالترويج للابتكار في ميادين الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي وتطويرها. كما أنها توفر الآليات اللازمة لتطوير الصناعة والتجارة من خلال المنظومات الصناعية عبر تنمية فضاءات الاستقبال الصناعية والتجارية والتكنولوجية وأقطاب التنافسية.

كما تشرف وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي على المؤسسات العمومية التابعة لها بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل. وتحدد أيضا، الإطار القانوني والتنظيمي لقطاعات الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي من خلال تقديم اقتراحات لتقنين هذه القطاعات خاصة قطاع البريد.

أما فيما يتعلق بالجودة والسلامة في مجالات الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، فالوزارة تؤمن وضع السياسة الوطنية للجودة والسلامة ومراقبة السوق من خلال عدة إجراءات أهمها القيام بالمراقبة في مجالات الميترولوجيا والاعتماد والجودة والسلامة بالمقاولة ومراقبة السوق وحماية المستهلك.

وفيما يتعلق بالاستراتيجية العامة للوزارة فقد عرف القطاع الصناعي المغربي زخما في النمو منذ تنفيذ خطة "Plan Emergence" في عام 2009 ، مما مكن من تحسين وضع المغرب كوجهة صناعية ذات مصداقية وتنافسية.

والآن، في سياق مخطط الاقلاع الصناعي (PAI) وتعزيز الأسس والاستغلال الأمثل للطاقات الصناعية في البلاد ودلك من اجل جعل الصناعة محركا ومصدرا اساسيين للنمو الاقتصادي.

مخطط تسريع التنمية الصناعية 2014-2020 : خطة تنموية تحفيزية متكاملة

بالنظر إلى حجم التحديات اللازم مواجهتها، وأوجه النقص التي تكبح التطور الكامل للصناعة المغربية، يدخل مخطط تسريع التنمية الصناعية في إطار مخطط " إقلاع" ليجعل من الصناعة رافعة تنموية أساسية.

وتحدد الاستراتيجية الصناعية للقطاع الأهداف العامة التالية في أفق 2020 :

إحداث نصف مليون منصب شغل، نصفها من الاستثمارات المباشرة الخارجية ونصفها من تجديد النسيج الصناعي الوطني؛

رفع حصة الصناعة في الناتج الداخلي الخام بتسع نقاط، من 14 بالمائة إلى 23 بالمائة في أفق سنة 2020.

ولهذا الغرض، تنقسم الاستراتيجية إلى عشر إجراءات أساسية، وثلاث فئات:

1. منظومات صناعية لصناعة أكثر اندماجا؛

2. أدوات دعم منسجمة مع للنسيج الصناعي؛

3. تموقع دولي أبرز.

بخصوص التجارة الخارجية، فالوزارة تهدف إلى المساهمة في إعادة توازن الميزان التجاري وتقوية دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية. كما يتوخى من هذا البرنامج وضع مقاربة شمولية من اجل تحسين فعالية وتطابق مختلف التدابير المتعلقة بالدعم وتدبير التجارة الخارجية.

يعتمد هذا البرنامج على تطبيق تدابير وإجراءات القانون الجديد رقم 14.91 المتعلق بالتجارة الخارجية ويرتكز على المحاور الاستراتيجية التالية:

- سياسة مندمجة ومتكاملة لتنمية وترويج الصادرات؛
- عقلنة سياسة حماية المنتوج الوطني وتعزيز منظومة التدابير التصحيحية ضد الإغراق والمنافسة غير الشريفة؛
- تبسيط و رقمنة مساطير التجارة الخارجية؛
- اعتماد مقاربة جديدة على مستوى العلاقات التجارية الدولية؛

2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2019

- جدول 1: ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة (قانون المالية للسنة 2018)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2019)	% مشروع قانون المالية لسنة 2019/ قانون المالية للسنة 2018
الموظفون	225 000 000	210 866 000	-6,28
المعدات والنفقات المختلفة	319 561 000	364 211 000	13,97
الاستثمار	2 204 125 000	2 204 125 000	-
المجموع	**2 748 686 000**	**2 779 202 000**	**1,11**

- جدول 2: ملخص اعتمادات الميزانية العامة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2019
	مشروع قانون المالية للسنة 2019	مشروع قانون المالية للسنة 2019	تحويلات أو دفوعات	مشروع قانون المالية للسنة 2019	تحويلات أو دفوعات	
الموظفون	210 866 000					
المعدات والنفقات المختلفة	364 211 000	-	-			
الاستثمار	2 204 125 000	-	-			
المجموع	**2 779 202 000**	**-**	**-**	**1 500 000 000**	**1 700 000 000**	**2 579 202 000**

- **إدراج أسماء مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية**

صندوق التنمية الصناعية والاستثمارات:

تم إحداث الحساب الخصوصي للخزينة والمسمى "صندوق التنمية الصناعية والاستثمارات بموجب قانون المالية لسنة 2015 الذي تم تخصيص غلاف مالي سنوي مقدر في تلاث ملايير بالنسبة للفترة الممتدة مابين 2014 و2020 .

بخصوص تنفيذ الاعتمادات المندرجة في هذا الصندوق فهي تتم وفق الشروط المحددة في دليل المساطر المتعلق بالمساعدات المباشرة الموجهة للمنظومات الصناعية والتي تمت المصادقة عليه من طرف كل من وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي من جهة ووزارة الاقتصاد والمالية من جهة ثانية في إطار تفعيل "مخطط التنمية الصناعية 2014-2020 "

صندوق التنمية الصناعية و الاستثمارات " إنعاش الاستثمارات المتعددة القطاعات

.

3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2019 حسب البرامج

- جدول 3 : ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب البرامج

البرامج	الميزانية العامة (قانون المالية لسنة 2018)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2019)			% مشروع قانون المالية للسنة 2019 / قانون المالية للسنة 2018
		فصل الموظفين	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
دعم و قيادة	389 631 919	210 866 000	128 385 919	38 825 000	-2,97
التنمية الصناعية و إنعاش الاستثمارات	1 933 252 700	-	161 252 700	1 772 000 000	-
الاقتصاد الرقمي	54 850 000	-	48 000 000	50 000 000	78,67
تنمية التجارة و الجودة	370 951 381	-	26 572 381	343 300 000	-0,29
المجموع	**2 748 686 000**	**210 866 000**	**364 211 000**	**2 204 125 000**	**1,11**

- جدول 3 مكرر : توزيع على سبيل الإخبار لنفقات الموظفين حسب البرامج

البرامج	نفقات الموظفين
دعم و قيادة	151 765 069
التنمية الصناعية و إنعاش الاستثمارات	21 876 342
الاقتصاد الرقمي	6 850 696
تنمية التجارة و الجودة	30 373 893

4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات

برنامج 470 : دعم و قيادة

- جدول 4 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
تحديث الادارة	6 892 717	-	6 892 717
دعم المهام	-	-	-
دعم المهام	-	-	-
دعم المشاريع	-	5 300 000	5 300 000
دعم المهام	60 518 760	-	60 518 760
التقييم ومراقبة التدبير	-	-	-
التقييم ومراقبة التدبير	400 000	-	400 000
تدبير المباني الادارية	30 416 000	19 725 000	50 141 000
تقوية النظام المعلوماتي	7 993 500	13 800 000	21 793 500
تنمية الكفاءات	5 029 000	-	5 029 000
إحصائيات دراسات و مساعدات	8 700 000	-	8 700 000
إعانات و دفوعات	8 435 942	-	8 435 942
تحديث الادارة	-	-	-

برنامج 428 : التنمية الصناعية و إنعاش الاستثمارات

- جدول 5 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
تأهيل الموارد البشرية	79 875 000	-	79 875 000
دعم المهام	25 377 700	-	25 377 700
التنمية الصناعية	-	1 500 000 000	1 500 000 000
إنعاش الاستثمارات القطاعية المتعددة	56 000 000	272 000 000	328 000 000
دعم المشاريع	-	-	-

برنامج 429 : الاقتصاد الرقمي

- جدول 6 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
دعم المهام	4 000 000	-	4 000 000
إرساء هياكل الحكامة	-	35 000 000	35 000 000
تجريد الخدمات العمومية من الطابع المادي (الرقمنة	-	3 500 000	3 500 000
مواكبة التحول الرقمي للفاعلين في المجال الاجتماعي الاقتصادي	44 000 000	-	44 000 000
دعم المشاريع	-	11 500 000	11 500 000

برنامج 431 : تنمية التجارة و الجودة

- جدول 7 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
دعم المهام	2 280 000	-	2 280 000
إنعاش الصادرات ويقظة الأسواق	5 292 381	176 500 000	181 792 381
تنظيم وتيسير المبادلات والحماية التجارية	7 600 000	-	7 600 000
تقوية التعاون التجاري	2 400 000	-	2 400 000
تنمية التجارة و التوزيع	-	127 800 000	127 800 000
تنمية الجودة و التقييس	9 000 000	10 000 000	19 000 000
دعم المشاريع	-	29 000 000	29 000 000

5. توزيع جهوي لاعتمادات البرامج

- جدول 8: ملخص الاعتمادات المتوقعة حسب الجهات

الجهات	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
المصالح المشتركة	357 189 100	2 204 125 000	2 561 314 100
جهة طنجة-تطوان-الحسيمة	771 745	-	771 745
جهة الشرق	446 290	-	446 290
جهة فاس - مكناس	811 695	-	811 695
جهة الرباط - سلا- القنيطرة	840 965	-	840 965
جهة بني ملال - خنيفرة	374 265	-	374 265
جهة الدار البيضاء- سطات	1 896 730	-	1 896 730
جهة مراكش - آسفي	670 375	-	670 375
جهة درعة - تافيلالت	238 265	-	238 265
جهة سوس - ماسة	427 365	-	427 365
جهة كلميم - واد نون	-	-	-
جهة العيون -الساقية الحمراء	421 365	-	421 365
جهة الداخلة - واد الذهب	122 840	-	122 840
المجموع	**364 211 000**	**2 204 125 000**	**2 568 336 000**

6. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات

- جدول 9: البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2021, 2020, 2019) لاعتمادات الميزانية العامة حسب طبيعة النفقة

	قانون المالية للسنة 2018	الإسقاطات الأولية 2019	مشروع قانون المالية للسنة 2019	الإسقاطات 2020	الإسقاطات 2021
نفقات الموظفين	225 000 000	245 000 000	210 866 000	225 000 000	230 000 000
نفقات المعدات والنفقات المختلفة	319 561 000	389 711 000	364 211 000	373 103 779	382 595 412
نفقات الاستثمار	2 204 125 000	2 674 125 000	2 204 125 000	2 220 201 500	2 221 299 530
المجموع	**2 748 686 000**	**3 308 836 000**	**2 779 202 000**	**2 818 305 279**	**2 833 894 942**

- جدول 10 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2021, 2020,2019) لاعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

	قانون المالية للسنة 2018	الإسقاطات الأولية 2019	مشروع قانون المالية للسنة 2019	الإسقاطات 2020	الإسقاطات 2021
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	4 000 000	4 000 000	-	-	-
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	1 500 000 000	2 000 000 000	1 500 000 000	1 500 000 000	1 500 000 000
الفئات الأخرى للحسابات الخصوصية	-	-	-	-	-

- جدول 11 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2021, 2020,2019) حسب البرامج

	قانون المالية للسنة 2018	الإسقاطات الأولية 2019	مشروع قانون المالية للسنة 2019	الإسقاطات 2020	الإسقاطات 2021
التنمية الصناعية و إنعاش الاستثمارات					
الميزانية العامة	1 933 252 700	2 233 252 700	1 933 252 700	1 933 252 700	1 933 252 700
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	-	-	-	-	-
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	1 500 000 000	-	1 500 000 000	1 500 000 000	1 500 000 000
الاقتصاد الرقمي					
الميزانية العامة	54 850 000	270 000 000	98 000 000	54 850 000	54 850 000
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	-	-	-	-	-
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	-	-	-	-	-
تنمية التجارة و الجودة					
الميزانية العامة	370 951 381	370 951 381	369 872 381	370 951 381	370 951 381
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	-	-	-	-	-
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	-	-	-	-	-
دعم و قيادة					
الميزانية العامة	389 631 919	434 631 919	378 076 919	465 097 187	492 247 517
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	-	-	-	-	-

الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	-	-	-	-	-

7. البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات للمؤسسات العمومية

- جدول 12 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2021, 2020,2019) للمؤسسات العمومية

	قانون المالية لسنة 2018	الإسقاطات الأولية 2019	مشروع قانون المالية للسنة 2019	الإسقاطات 2020	الإسقاطات 2021
الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات					
المداخيل الإجمالية					
نفقات التسيير أو الاستغلال • نفقات الموظفين • نفقات التسيير أو الاستغلال الأخرى	56 000 000	56 000 000	56 000 000	56 000 000	56 000 000
نفقات الاستثمار أو التجهيز	72 000 000	72 000 000	72 000 000	72 000 000	72 000 000
المعهد المغربي للتقنين					
المداخيل الإجمالية					
نفقات التسيير أو الاستغلال • نفقات الموظفين • نفقات التسيير أو الاستغلال الأخرى	9 000 000	9 000 000	9 000 000	9 000 000	9 000 000
نفقات الاستثمار أو التجهيز					

ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية
470 : **دعم و قيادة** مسؤول البرنامج : **الكاتب العام للوزارة هو المسؤول عن هذا البرنامج.**	هدف 1.470 : تنمية المهارات وتحسين استغلال الموارد	مؤشر 1.1.470 : معدل نجاعة تدبير الموارد البشرية	
		مؤشر 2.1.470 : (J/H) عدد أيام التكوين المستمر لكل موظف	مؤشر 1.2.1.470 : نسبة مشاركة النساء في التكوين
		مؤشر 3.1.470 : نسبة النجاعة المكتبية	
	هدف 2.470 : تحديث النظام المعلوماتي و ضمان توافره	مؤشر 1.2.470 : تحديث النظام المعلوماتي و ضمان توافره	
		مؤشر 2.2.470 : عدد مشاريع إزالة الطابع المادي للعمليات المهنية والداعمة	
428 : **التنمية الصناعية و إنعاش الاستثمارات** مسؤول البرنامج : المدير العام للصناعة.	هدف 1.428 : إحداث نصف مليون منصب شغل اضافي	مؤشر 1.1.428 : عدد مناصب الشغل المحدثة بالقطاع الصناعي	
	هدف 2.428 : تقليص عجز الميزان التجاري	مؤشر 1.2.428 : حجم المعاملات الموجهة للتصدير الصناعي	
429 : **الاقتصاد الرقمي**	هدف 1.429 : تحسين حكامة قطاع الاقتصاد الرقمي	مؤشر 1.1.429 : نسبة انخراط الإدارات المستهدفة في المشاريع الرقمية	
		مؤشر 2.1.429 : نسبة تقدم إحداث وكالة التنمية الرقمية	

مسؤول البرنامج : **مدير الاقتصاد الرقمي.**	هدف 2.429 : أزالة الطابع المادي على الخدمات العمومية	مؤشر 1.2.429 : نسبة الإدارات التي تستعمل الخدمة	
	هدف 3.429 : مواكبة تنمية الفاعلين السوسيوإقتصاديين	مؤشر 1.3.429 : نسبة تقدم مراحل تفعيل/ مواءمة الإطار القانوني المتعلق بالاقتصاد الرقمي	
		مؤشر 2.3.429 : نسبة الفاعلين المستفيدين من المشروع	مؤشر 1.2.3.429 : نسبة النساء المستفيدات من المشروع
		مؤشر 3.3.429 : معدل إنجاز مبادرات التكوين والتحسيس	مؤشر 1.3.3.429 : نسبة النساء المستفيدات من أنشطة التكوين والتحسيس
431 : **تنمية التجارة و الجودة** مسؤول البرنامج : المدير العام للتجارة.	هدف 1.431 : الرفع من تنافسية فاعلي القطاع المنظم	مؤشر 1.1.431 : نسبة عصرنة نقاط البيع والباعة المتجولين المهيكلين	
	هدف 2.431 : تحديث الإطار المنظم	مؤشر 1.2.431 : نسبة إنجاز المشاريع المهيكلة	
	هدف 3.431 : تنظيم الواردات وتعزيزالحماية التجارية ضد المنافسة غير العادلة للواردات	مؤشر 1.3.431 : عدد التحقيقات المنجزة في السنة فيما يخص الحماية التجارية	
	هدف 4.431 : تطويروتعزيز الصادرات	مؤشر 1.4.431 : عدد الشركات التي تمت مواكبتها	
	هدف 5.431 : تبسيط و ازالة الطابع المادي على مساطر التجارة الخارجية	مؤشر 1.5.431 : متوسط مدة بقاء البضائع في الموانئ المغربية	
	هدف 6.431 : تعزيز العلاقات التجارية الدولية	مؤشر 1.6.431 : عدد مشاريع ولايات التفاوض	

الجزء الثاني

تقديم البرامج

برنامج 470 : دعم و قيادة

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

هذا البرنامج، يساهم في تنفيذ الاستراتيجيات و البرامج وينظم وظائف الدعم من الإدارة ولتمكين الإدارة من تولي الصلاحيات المخولة لهم في ظل أفضل الظروف الممكنة.

ويهدف البرنامج إلى تحسين الحكامة في الوزارة للرفع من النجاعة والفعالية و الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمالية وكذلك التمكن من ترتيبات الإدارة المؤسسية للإدارة المركزية المندوبيات.
والواقع أن الوزارة ستركز جهودها في هذا البرنامج ما يلي:

- ✓ إنشاء وتعزيز هيئات الإدارة المؤسسية في المندوبيات الإقليمية؛
- ✓ استمرار تنفيذ المخطط العام لنظام المعلومات لرصد أداء القطاعات وتنفيذ البرامج والمشاريع؛
- ✓ تعزيز مهارات الموارد البشرية لضمان قدر أكبر من الكفاءة وتنمية الموارد البشرية في الوزارة من خلال وضع خطط التدريب والتخطيط الموظفين والمهارات الإدارية والوظيفية المهنية؛
- ✓ تحسين البيئة والموارد البشرية الشروط لجعلها أكثر إثارة وأكثر من ذلك تحفيز العمل؛
- ✓ تطوير الاتصال الداخلي والخارجي وتعزيز آليات الشراكة والتعاون؛
- ✓ إنتاج وتوحيد إحصائيات على المستوى الوطني، وخاصة من حيث الشروع في الدراسات الاستراتيجية، والدراسات الاستقصائية في قطاعات الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي لرصد نجاعة هاته القطاعات؛
- ✓ إضفاء الطابع المؤسسي على عقود فعالة والتشغيلية بين الوزارة والمندوبيات الإقليمية؛
- ✓ تطوير وتحديث النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بمجالات الإدارة؛
- ✓ تطوير وتعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف ومع المنظمات المتخصصة؛

- ✓ الدعم في مجال الخدمات اللوجستية ووسائل عملية للخدمات المركزية للوزارة كجزء من الإنفتاح على الشركاء وأخيرا توسيع وتحسين عرض المغرب، والمساعدة في تمويل عدة اتفاقيات مع بعض المستثمرين المحليين والمؤسسات المغربية الأجنبية والمختلفة والسلطات المحلية.

2. مسؤول البرنامج

الكاتب العام للوزارة هو المسؤول عن هذا البرنامج.

3. المتدخلين في القيادة

مديرية الموارد البشرية والمالية ونظم المعلومات والشؤون العامة؛

مديرية الدراسات والتحليلات واليقظة، والتدريب للمهن في مجالات الصناعة والتجارة والإقتصاد الرقمي؛

مديرة التواصل والتعاون الدولي والشراكات؛

مديرية التنسيق ومراقبة عمل المصالح اللامركزية؛

مديرية الشؤون القانونية و المنازعات؛

المفتشية العامة.

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.470: تنمية المهارات وتحسين استغلال الموارد

المؤشر 1.1.470 : معدل نجاعة تدبير الموارد البشرية

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	0	3,07	3,32	3,46	3,46	3,46	2021

- **توضيحات منهجية**

✓ نسبة الموظفين المعينين لتدبير الموارد البشرية مقارنة مع العدد الاجمالي للموظفين.

✓ وحدة القياس : %

- **البسط**: الموظفون المعينون لتدبير الموارد البشرية.
- **القاسم**: العدد الإجمالي لموظفي الوزارة.

نسبة الموظفين المعينين لتدبير الموارد البشرية	عدد الموظفين المعينين لتدبير الموارد البشرية / العدد الإجمالي لموظفي الوزارة	100 x

- **مصادر المعطيات**

قسم تدبير الموارد البشرية: جدول أعداد الموظفين وقاعدة المعطيات للموارد البشرية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

حالات المغادرة الغير مبرمجة (الاستقالة، التقاعد المبكر، الالحاق، الإحالة على الاستيداع، الوفاة).

- **تعليق**

يرتبط استقرار هذا المؤشر، الذي يستند إلى عدد الموظفين المعينين لتدبير الموارد البشرية ، ارتباطا وثيقا بدخول الهيكلة الجديدة للوزارة حيز التنفيذ (الاندماج مع قطاع التجارة الخارجية و إحداث مديريات جديدة).

المؤشر 2.1.470 : (J/H) عدد أيام التكوين المستمر لكل موظف

	الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
المؤشر (J/H) عدد أيام التكوين المستمر لكل موظف	J/H	-	2,73	3,35	3,42	3,50	**3,50**	**2021**
نسبة مشاركة النساء في التكوين	%	-	35	40	45	50	**50**	**2021**

- **توضيحات منهجية**

يتم احتساب هدا المؤشر عبر قسمة عدد ايام التكوين خلال السنة على عدد الموظفين المستفيدين.

يستند هذا المؤشر على العنصر البشري لتقييم فعالية الجهود التي تبذلها الوزارة في مجال التكوين المستمر، مع مراعاة كل من مقاربة النوع (النسبة المئوية لمشاركة النساء الموظفات مقارنة مع الموظفين الذكور) و الوضعية الادارية (أعوان، أطر أو مسؤولين).

يستند هذا المؤشر على العنصر البشري لتقييم فعالية الجهود التي تبذلها الوزارة في مجال التكوين المستمر، مع مراعاة مقاربة النوع (النسبة المئوية لمشاركة النساء الموظفات مقارنة مع الموظفين الذكور) تفعيلا لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية.

- **مصادر المعطيات**

قسم تدبير الموارد البشرية.

المعلومات متوفرة بفضل النظام المعلوماتي المندمج لتدبير الموارد البشرية (جسر).

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

هذا المؤشر لا يأخذ بعين الاعتبار الدورات التكوينية في إطار التداريب في الخارج الغير مبرمجة مسبقا.

- **تعليق**

يمكن أن تتم مراجعة حساب هذا المؤشر في حالة القيام بدورات تكوينية متخصصة غير مبرمجة مسبقا وذلك لتلبية حاجيات عاجلة للإدارة.

المؤشر 3.1.470 : نسبة النجاعة المكتبية

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
درهم/مكتب	-	25 200	22 500	20 000	20 000	20 000	2021

- **توضيحات منهجية**

متوسط التكلفة السنوية :

البسط :كمية من نفقات المكاتب بما في ذلك دمج مشتريات الكمبيوتر والطابعات والمواد الاستهلاكية، وتكاليف الصيانة من المواد،دون استثناء تكاليف الولوج إلى الإنترنت والإقامة.

القاسم:عدد محطات العمل المكتبية.

نفقات المكاتب بما في ذلك دمج مشتريات الكمبيوتر

والطابعات والمواد الاستهلاكية، وتكاليف صيانة المعدات/ عدد المكاتب

نسبة الفعاليةالمكتبية=

- **مصادر المعطيات**

قسم النظم المعلوماتية

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

من الممكن أن في مكتب واحد يمكن الاطلاع على العديد من أجهزة الكمبيوتر (محطة ثابتة وكمبيوتر محمول).

- **تعليق**

الهدف 2.470: تحديث النظام المعلوماتي و ضمان توافره

المؤشر 1.2.470 : تحديث النظام المعلوماتي و ضمان توافره

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	0	96	98	98	98	98	2021

- **توضيحات منهجية**

يتم حساب هذا المؤشر على أساس ترددات الأعطاب المسجلة و مدتها و كذلك حسب نوع الخدمة المقدمة.

يقيس هذا المؤشر المدة الزمنية التي يكون فيها النظام المعلوماتي قادرا على تلبية الوظيفة المتوقعة منه. ويقوم بتقييم توافر الخدمات التي يقدمها النظام المعلوماتي لفائدة المدبرين والمستخدمين. و تنقسم هذه الخدمات الى أربعة أنواع : بنية تحتية، تطبيقات معلوماتية (مهنية و داعمة)، نظام البريد الالكتروني و الويب.

- **مصادر المعطيات**

مجموع المعلومات التي يتم تجميعها و تحليلها من خلال سجلات الأحداث المتوفرة في الخوادم و كذلك أدوات تجميع الحوادث/قسم النظم المعلوماتية

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

لا تأخذ بعين الاعتبار الأوقات الممتدة من منتصف الليل الى السادسة صباحا في حساب هذا المؤشر فضلا عن التوقفات الناجمة عن أعمال صيانة النظام المعلوماتي.

- **تعليق**

يمكن الرفع من قيمة هذا المؤشر بشكل جوهري عن طريق وضع خطة استمرارية الأعمال وتعزيز البنيات التحتية لكل من النسخ الاحتياطية والتوافر العالي لمختلف مكونات النظام المعلوماتي.

المؤشر 2.2.470 : عدد مشاريع إزالة الطابع المادي للعمليات المهنية والداعمة

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	0	3	4	4	4	4	2021

- **توضيحات منهجية**

يقيم هذا المؤشر مستوى نضج النظام المعلوماتي في تطوير التطبيقات المعلوماتية والمبادلات الالكترونية.

- **مصادر المعطيات**

قسم النظم المعلوماتية

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**
  - **تتطلب بعض المشاريع لإنجازها مدة زمنية تفوق السنة.**
  - **خلال فترة انجاز المشروع يمكن تلقي طلبات التعديلات الوظيفية بشكل متكرر من قبل الوحدات المهنية.**

- **تعليق**

يمكن الرفع من القيمة المستهدفة لهذا المؤشر من خلال تعزيز فريق عمل النظام المعلوماتي والتهييئ المسبق لمخطط العمليات المهنية التي تندرج ضمن نطاق الرقمنة.

برنامج 428 : التنمية الصناعية و إنعاش الاستثمارات

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

بالنظر إلى حجم التحديات اللازم مواجهتها، وأوجه النقص التي تكبح التطور الكامل للصناعة المغربية، يدخل مخطط تسريع التنمية الصناعية في إطار مخطط " إقلاع" ليجعل من الصناعة رافعة تنموية أساسية.
وتحدد الاستراتيجية الصناعية للقطاع الأهداف العامة التالية في أفق 2020 :

- ✓ إحداث نصف مليون منصب شغل، نصفها من الاستثمارات المباشرة الخارجية ونصفها من تجديد النسيج الصناعي الوطني
- ✓ رفع حصة الصناعة في الناتج الداخلي الخام بتسع نقاط، من 14 بالمائة إلى 23 بالمائة في أفق سنة 2020

ولهذا الغرض، تنقسم الاستراتيجية إلى عشر إجراءات أساسية، وثلاث فئات:

1. منظومات صناعية لصناعة أكثر اندماجا:

إنشاء منظومات صناعية من شأنها خلق دينامية جديدة وعلاقة جديدة بين كبرى الشركات والمقاولات الصغرى والمتوسطة.

ويهدف هذه التعاون الجديد بين الشركات الصناعية الكبرى والمقاولات الصغرى والمتوسطة إلى جعل الصناعة مصدرا هامّا لمناصب الشغل، وخاصة للشباب، وجزءا من حلقة متينة في هذا المجال. ويتوخى منطق المنظومات الصناعية تحسين الفوائد الاجتماعية والاقتصادية للطلبيات العمومية من خلال الموازنة الصناعية والذي يشكل 20 بالمائة من الناتج الداخلي الخام. وسيمكّن ذلك من مضاعفة الاستثمارات والرفع من القيمة التي تخلقها القطاعات وتحسين ميزان المدفوعات بتشجيع شراء المنتوجات والخدمات لدى النسيج الاجتماعي.

وفي إطار إنشاء هذه المنظومات الصناعية، تولى عناية خاصة لدفع الاقتصاد غير المهيكل باتجاه المهيكل مع وضع آلية متكاملة لادماج المقاولات الصغرى جدا، بما في ذلك خلق وضع المقاول الذاتي، وإطار ضريبي مناسب، إضافة إلى تغطية اجتماعية ودعم تمويلي خاص. ومن أجل ملاءمة الكفاءات مع حاجيات المقاولات، وهو تحدّ هام، سيتم تعميم خبرة برنامج "Skills" للمجمع الشريف للفوسفاط. وسيتم تخصيص آليتين لهذا الغرض، وهما بنك للموارد البشرية المعتمدة، و"حوض تعاقدي pool inter-contrats ".

2. أدوات دعم منسجمة للنسيج الصناعي:

من الحيوي تحسين تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة. ولتحقيق ذلك، يتضمن مخطط تسريع التنمية الصناعية سلسلة من الإجراءات المندمجة لضمان دعم ملائم لحاجيات المقاولات ولتزويدها بإطار مناسب لتطوير أنشطتها.

وعلى مستوى التمويل، سيسمح الصندوق الخصوصي لتمويل الاستثمار الصناعي (صندوق التنمية الصناعية) - والذي خصص له غلاف مالي قدره 3 مليارات لكل سنة - للنسيج الصناعي بالاندماج والتحديث، وبتنمية قدرته على تعويض المنتوجات المستوردة.

وبالموازاة مع الدعم الحكومي، يتجدد دعم القطاع البنكي بإطلاق استراتيجية جديدة، تشمل تمويلا مندمجا وتنافسيا في إطار اتفاقية شراكة بين الدولة والقطاع البنكي الذي يلتزم بدعم المقاولات الصناعية (سعر فائدة تنافسية، ودعم في إعادة الهيكلة والتدويل...)، وبتقديم المشورة والدعم لأصحاب المشاريع.

وفيما يخص إعداد الوعاء العقاري الصناعي، سيتم تخصيص 1000 هكتار لإنشاء مناطق صناعية للكراء مع محلات جاهزة. وتُضاف هذه المركبات الصناعية إلى المناطق الصناعية والمحطات الصناعية المندمجة، وهي تشمل شباكا وحيدا وسوقا محلية لليد العاملة وخدمات خاصة ونظاما لتكوين الموارد.

يتضمن مخطط تسريع التنمية الصناعية تكوينات تستجيب لحاجيات القطاع من الكفاءات، وذلك لضمان ملاءمة أفضل لليد العاملة لحاجيات المقاولات. وتقدّم أيضا مساعدات مباشرة في تكوين الموارد في إطار الاستراتيجية الجديدة.

3. تموقع دولي متميز:

تهدف الحزمة الثالثة من الإجراءات إلى تحسين موقع المغرب على المستوى الدولي. وفيما يخص وضعه في الأسواق الخارجية، سيتم تركيز مجهودات الدعم على القطاعات ذات إمكانات التصدير العالية من أجل تحسين تنافسية عروض المملكة من الصادرات. كما سيتم تتبع اتفاقيات التبادل الحر المزمع توقيعها عن كثب، إضافة إلى التأكد من احترام بنود اتفاقيات التبادل الحر المبرمة من قبل.

وبالموازاة مع ذلك، تعتزم هذه الاستراتيجية تشجيع الاستثمارات الخارجية بإرساء ثقافة "ديل-ميكينغ"، حتى ينفتح المغرب على فرص النمو التي توفرها السوق العالمية.

وأخيرا، يقترح مخطط تسريع التنمية الصناعية إجراءات لتجسيد التوجه الافريقي للمغرب، وهي توجيهات نابعة من أعلى دوائر صنع القرار في الدولة. وستركز مبادرات تقوية العلاقات المتميزة مع إفريقيا على خلق شراكات ذات منفعة متبادلة.

2. مسؤول البرنامج

المدير العام للصناعة.

3. المتدخلين في القيادة

وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي؛

وزارة الاقتصاد والمالية؛

الهيئات العامة التابعة لوزارة الصناعة المعنية في تنفيذ مخطط تسريع التنمية الصناعية 2014-2020

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.428: إحداث نصف مليون منصب شغل اضافي

المؤشر 1.1.428 : عدد مناصب الشغل المحدثة بالقطاع الصناعي

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	89 884	89 884	89 884	89 884	-	500 000	2020

- **توضيحات منهجية**

يتعلق الامر بحساب عدد الوظائف المستحدثة سنويا من قبل الشركات مقارنةبالهدف المحدد في 500.000 منصب شغل (في افق عام 2020).

- **مصادر المعطيات**

مديرية الاحصائيات، التحاليل واليقظة و التكوين في مهن الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

صعوبة الوصول إلى مصادر المعلومات والبيانات وعدم توفرها.

- **تعليق**

الهدف 2.428: تقليص عجز الميزان التجاري

المؤشر 1.2.428 : حجم المعاملات الموجهة للتصدير الصناعي

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
مليون درهم	-	60	80	100	120	120	2021

- **توضيحات منهجية**

يقدم هذا المؤشر، المتعلق برقم معاملات التصدير من قبل الشركات، معلومات عن مستوى التنمية والقدرة التنافسية للصناعة، وكذلك عنجهود الترويج وتسهيل وصولالمنتجات الصناعية المغربيةإلى الأسواق.

- **مصادر المعطيات**

مديرية الاحصائيات، التحليل واليقظة والتكوين في مهن الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

صعوبة الوصول إلى مصادر المعلومات والبيانات وعدم توفرها.

- **تعليق**

برنامج 429 : الاقتصاد الرقمي

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

انطلاقا من طموح واضح ومعلن للانخراط بصفة لا رجعة فيها في الثورة الرقمية العالمية، باعتبارها أهم محرك بالنسبة للدول الصاعدة، يهدف برنامج الاقتصاد الرقمي إلى :

- إرساء نموذج للحكامة ومناخ أعمال ناجع؛
- تحسين فعالية وجودة الخدمات العمومية عبر رافعة تجريد الوثائق؛
- مواكبة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين من خلال الاقتصاد الرقمي.

يمكن تلخيص التأثير الاقتصادي والاجتماعي لهذا البرنامج فيما يلي:

- تحسين جودة الخدمات العمومية الموجهة للمواطنين والمقاولات بغية خلق فرص اقتصادية؛
- تسهيل الاستثمارات المباشرة الخارجية عن طريق بنية توصيل رقمية دولية ذات جودة عالية وتحسين مناخ الأعمال؛
- تحسين الإنتاجية وتخفيض ملموس للتكلفة بالنسبة للإدارات؛
- شفافية عالية فيما يخص التدبير العمومي وولوج المواطنين إلى المعلومة ومزايا اجتماعية مهمة عن طريق ولوج جيد إلى الخدمات الاجتماعية (الصحة، التربية،...)؛
- تخفيض الفوارق الاقتصادية والاجتماعية عن طريق ولوج عادل إلى الفرص.

ويتمحور برنامج "الاقتصاد الرقمي" حول ثلاث مشاريع أساسية :

- **المشروع الأول : وضع هياكل الحكامة الملائمة؛**
- **المشروع الثاني : إزالة الطابع المادي على الخدمات العمومية؛**
- **المشروع الثالث: مواكبة التحول الرقمي للفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.**

2. مسؤول البرنامج

مدير الاقتصاد الرقمي.

3. المتدخلين في القيادة

- ✓ **وزارة الداخلية؛**
- ✓ وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة؛
- ✓ **وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني؛**
- ✓ **وزارة الصحة؛**
- ✓ وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات؛

- ✓ **وزارة العدل**
- ✓ **وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية؛**
- ✓ **وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر؛**
- ✓ **وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني؛**
- ✓ **وزارة الاقتصاد والمالية؛**
- ✓ **إدارة الدفاع الوطني (المديرية العامة لأمن نظم المعلومات)؛**
- ✓ **الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات؛**
- ✓ **بريد المغرب؛**
- ✓ **الوكالة الوطنية للمقاولات الصغرى والمتوسطة؛**
- ✓ **اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي؛**
- ✓ **المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛**
- ✓ **الاتحاد العام لمقاولات المغرب؛**
- ✓ **الفدرالية المغربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وترحيل الخدمات.**

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.429: تحسين حكامة قطاع الاقتصاد الرقمي

المؤشر 1.1.429 : نسبة انخراط الإدارات المستهدفة في المشاريع الرقمية

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	0	10	50	70	70	75	2021

- **توضيحات منهجية**

يقيس هذا المؤشر مدى انخراط مختلف الإدارات والمؤسسات العمومية المعنية بالمشاريع التي تسهم في تحقيق هذا الهدف.

ويتم حسابه كنسبة مئوية، وفقا للصيغة التالية :

نسبة الانخراط = عدد الإدارات المنضمة للمشاريع / مجموع الإدارات المستهدفة (70).

مع الإشارة إلى أن إجمالي عدد الإدارات المستهدفة بحلول سنة 2020 يبلغ السبعين(70).

بينما عدد الإدارات المرجح أن تنضم لهذه المشاريع بحلول سنة 2020، فيناهز الخمسين (50) أي ما يعادل (70٪) من الفئة المستهدفة.

يظل الارتفاع هو المنحى المنشود فيما يخص تطور هذا المؤشر، والتغيير نحو هذا الاتجاه يدل على مدى انخراط والتزام الادارات والمؤسسات المستهدفة في تنفيذ المشاريع الرقمية.

- **مصادر المعطيات**

وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي.

وكالة التنمية الرقمية

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

- **تعليق**

يرتبط نجاح تنفيذ مختلف مشاريع استراتيجية "المغرب الرقمي 2020" ارتباطا وطيدا بالانخراط والمشاركة الفعالة من طرف مختلف الإدارات والمؤسسات العمومية المعنية بإنجاز هذه المشاريع (التحول الرقمي، البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، إلخ).

يدل التطور الإيجابي لهذا المؤشر على مدى انخراط والتزام الإدارات والمؤسسات العمومية المعنية قصد انجاح مشاريع استراتيجية "المغرب الرقمي 2020".

تم تحديد عدد الإدارات والمؤسسات العمومية المعنية بمشاريع استراتيجية "المغرب الرقمي 2020" في 70، أما القيمة المستهدفة فهي 50 إدارة ومؤسسة عمومية (أي ما يعادل 70٪).

المؤشر 2.1.429 : نسبة تقدم إحداث وكالة التنمية الرقمية

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	0	50	100	100	100	100	2019

- **توضيحات منهجية**

يقيس هذا المؤشر نسبة تقدم مختلف المراحل الضرورية لإحداث وكالة التنمية الرقمية

ويتم حسابه كنسبة مئوية، حسب تقدم إنجاز المراحل المذكورة بعده.

سيتم إحداث الوكالة حسب المراحل التالية:

- المرحلة الأولى: المصادقة على مشروع القانون القاضي بإحداث الوكالة ونصوصه التطبيقية (50%).

- المرحلة الثانية: تخصيص الموارد المادية (المقر، التجهيزات، إلخ) والبشرية والمالية للوكالة (20%).
- المرحلة الثالثة: وضع الهياكل التنظيمية للوكالة (20%).
- المرحلة الرابعة: بدء خدمة الوكالة (10%).

يظل الارتفاع هو المنحى المنشود فيما يخص تطور هذا المؤشر، والتغيير نحو هذا الاتجاه يدل على السير الجيد لإحداث هيئة الحكامة (أي وكالة التنمية الرقمية)

- **مصادر المعطيات**

وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي.

الأمانة العامة للحكومة

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

عدم توفير الموارد المالية الضرورية لتسييرها.

- **تعليق**

يرتبط نجاح تنفيذ استراتيجية "المغرب الرقمي 2020" ارتباطا وثيقا بإحداث وكالة التنمية الرقمية التي سيوكل إليها تنفيذ هذه الاستراتيجية.

يدل تطور هذا المؤشر على السير الجيد لإحداث هيئة الحكامة (الوكالة).

يجب أن تكون الوكالة محدثة بنسبة مئة في المئة خلال سنة 2018 على أقصى تقدير، وذلك من أجل قيادة تنفيذ استراتيجية "المغرب الرقمي 2020".

الهدف 2.429: أزالة الطابع المادي على الخدمات العمومية

المؤشر 1.2.429 : نسبة الإدارات التي تستعمل الخدمة

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	0	5	60	100	100	100	2020

- **توضيحات منهجية**

يتم حساب مؤشر نسبة الإدارات التي تستعمل الخدمة وفقا للصيغة التالية:

نسبة الإدارات التي تستعمل الخدمة عبر الخط/ العدد الإجمالي للإدارات المعنية بهذه الخدمة.

العدد الإجمالي للإدارات المعنية بهذه الخدمة هو: 50.

العدد المتوقع للإدارات التي يمكنها تشغيل الخدمة عبر الخط: 50 (القيمة المستهدفة 100 %).

- **مصادر المعطيات**

مديرية الاقتصاد الرقمي بشراكة مع الإدارات المشغلة للخدمة

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يتم حساب هذا المؤشر اعتمادا على المعطيات التي يتم جمعها من خلال لجان القيادة لمديرية الاقتصاد الرقمي. ولذلك، فإن هذا المؤشر لا يطرح حدودا أو نقاط ضعف.

- **تعليق**

يرتبط نجاح تنفيذ مختلف مشاريع استراتيجية "المغرب الرقمي 2020" ارتباطا وثيقا بالاستخدام الفعال للخدمات عبر الخط من طرف الإدارات والمؤسسات العمومية المعنية.

يدل تطور هذا المؤشر على مشاركة والتزام الإدارات والمؤسسات العمومية في تنفيذ مشاريع استراتيجية "المغرب الرقمي 2020 ".

يقترن عدد الإدارات والمؤسسات العمومية المعنية بتشغيل الخدمة بعدد المؤسسات التي انخرطت في مشاريع الاستراتيجية.

الهدف 3.429: مواكبة تنمية الفاعلين السوسيوإقتصاديين

المؤشر 1.3.429 : نسبة تقدم مراحل تفعيل/ مواءمة الإطار القانوني المتعلق بالاقتصاد الرقمي

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	0	-	60	100	100	100	2020

- **توضيحات منهجية**

يعمل هذا المؤشر على قياس نسبة تقدم مراحل تفعيل/مواءمة الترسانة القانونية المتعلقة بالاقتصاد الرقمي.

تتم مساطر المصادقة على النصوص القانونية طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

- **مصادر المعطيات**

وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي.

وزارة العدل

الأمانة العامة للحكومة

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

نقطة الضعف الأساسية لعملية جمع البيانات المتعلقة بهذا المؤشر مرتبطة ببطء عملية مواءمة النصوص القانونية والمصادقة عليها.

- **تعليق**

يتيح هذا المؤشر قياس مدى تطور/تقدم عملية مواءمة النصوص القانونية المتعلقة بقطاع الاقتصاد الرقمي.

المؤشر 2.3.429 : نسبة الفاعلين المستفيدين من المشروع

	الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
المؤشر نسبة الفاعلين المستفيدين من المشروع	%	-	5	30	50	50	**55**	**2021**
نسبة النساء المستفيدات من المشروع	%	-	15	25	35	50	**50**	**2021**

- **توضيحات منهجية**

يتم حساب هذا المؤشر عن طريق حاصل قسمة عدد الفاعلين المستفيدين على العدد الإجمالي للفاعلين المستهدفين.

سيتم تحديد العدد الإجمالي للفاعلين المستهدفين في كل مجال من مجالات التكوين والعدد المتوقع للفاعلين المستفيدين، من طرف هيئة قيادة استراتيجية «المغرب الرقمي 2020" وذلك فور إحداث الوكالة.

- **مصادر المعطيات**

- **وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي؛**
- **وزارة الداخلية؛**
- وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:
- وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي
- **قطاع التكوين المهني؛**
- **الوكالة الوطنية للمقاولات الصغرى والمتوسطة؛**
- **الجمعيات المستفيدة؛**
- **الاتحاد العام لمقاولات المغربوالفدرالية المغربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وترحيل الخدمات.**

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يمكن اعتبار فشل آليات الحكامة من أهم قيود تطور هذا المؤشر بحيث أن المعطيات المعتمد عليها لحسابه هي المعطيات المجمعة من خلال اجتماعات هيئة قيادة الاقتصاد الرقمي

- **تعليق**

يمكن هذا المؤشر من قياس مدى تقدم إجراءات مواكبة الفاعلين السوسيو-اقتصاديين (المقاولات الصغرى والمتوسطة، المقاولات الناشئة، الجمعيات، إلخ) من أجل تنمية العدالة الرقمية وتحديث النسيج الاقتصادي.

يوضح تطور المؤشر مدى نجاح برنامج مواكبة الفاعلين السوسيو-اقتصاديين.

اتجاه منحى تطور المؤشر تصاعدي وهذا يوضح السير الجيد لمواكبة الفاعلين.

المؤشر 3.3.429 : معدل إنجاز مبادرات التكوين والتحسيس

		الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
المؤشر معدل إنجاز مبادرات التكوين والتحسيس		%	-	-	40	60	60	**65**	**2021**
المؤشرات الفرعية	نسبة النساء المستفيدات من أنشطة التكوين والتحسيس	%	-	15	30	40	50	**50**	**2021**

- **توضيحات منهجية**

يتم حساب هذا المؤشر عن طريق حاصل قسمة عدد تدابير التكوين والتحسيس المنجزة على العدد الإجمالي للتدابير المقررة.

- **مصادر المعطيات**

- **وزارة الصناعة والاستثماروالتجارة والاقتصاد الرقمي؛**
- **قطاع التكوين المهني؛**
- **وزارة التعليم العالي؛**
- **الاتحاد العام لمقاولات المغرب / الفدرالية المغربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وترحيل الخدمات.**
- **القطاعات المستفيدة.**

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

بالإضافة إلى فشل آليات الحكامة، يمكن أن ترافق كذلك عملية تجميع المعطيات الخاصة بهذا المؤشر صعوبات تتعلق بغياب أو انعدام ميزانية خاصة بهذه المبادرات

- **تعليق**

يمكن هذا المؤشر من قياس مدى تقدم التدابير الإجرائية المتعلقة بالتكوين المزمع تفعيلها لمواكبة الفاعلين السوسيو-اقتصاديين.

برنامج 431 : تنمية التجارة و الجودة

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

اعتمدت وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي خارطة طريق جديدة للنهوض بقطاع التجارة والتوزيع خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2021؛

وتهدف خارطة الطريق هاته إلى:

- محاربة الهشاشة الحضرية والحد من القطاع غير المهيكل؛
- عصرنة قطاع التوزيع لجعله قاطرة لتطوير الاقتصاد الوطني؛
- تحديث الإطار المنظم للتجارة والتوزيع ليوافق محاور الإصلاح.

كما يهدف هذا البرنامج إلى المساهمة في إعادة توازن الميزان التجاري وتقوية دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية. و يتوخى من هذا البرنامج وضع مقاربة شمولية من اجل تحسين فعالية وتطابق مختلف التدابير المتعلقة بالدعم وتدبير التجارة الخارجية.

يعتمد هذا البرنامج على تطبيق تدابير وإجراءات القانون الجديد رقم 14.91 المتعلق بالتجارة الخارجية ويرتكز على المحاور الاستراتيجية التالية:

- سياسة مندمجة ومتكاملة لتنمية وترويج الصادرات؛
- عقلنة سياسة حماية المنتوج الوطني وتعزيز منظومة التدابير التصحيحية ضد الإغراق والمنافسة غير الشريفة؛
- تبسيط و رقمنة مساطير التجارة الخارجية؛
- اعتماد مقاربة جديدة على مستوى العلاقات التجارية الدولية.

2. مسؤول البرنامج

المدير العام للتجارة.

3. المتدخلين في القيادة

وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي؛

وزارة الاقتصاد والمالية؛

وزارة الداخلية (يعهد إليها بقيادة إعادة الباعة المتجولين).

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.431: الرفع من تنافسية فاعلي القطاع المنظم

المؤشر 1.1.431 : نسبة عصرنة نقاط البيع والباعة المتجولين المهيكلين

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	0	0	9	67	100	100	2021

- **توضيحات منهجية**

يتم احتساب نسبة نقاط البيع بشكل تراكمي والهدف هو الوصول لنسبة 100 في المائة في أفق 2021 أي عصرنة 12.000 نقطة بيع.

هذا المؤشر تم وضعه بالاعتماد على خارطة الطريق الجديدة مع الأخذ بعين الاعتبار الغلاف المالي المرصود.

- **مصادر المعطيات**

✓ مغرب المقاولات الصغرى والمتوسطة

✓ تجمعات التجار

✓ الفاعلين المسؤولين عن تكثيل وتجميع التجار

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

زيادة على نسبة نقاط البيع المعصرنة، يجب تتبع و مراقبة الالتزامات التعاقدية للفاعلين المسؤولين عن تكثيل وتجميع التجار.

- **تعليق**

يستهدف الإعلان عن إبداء الاهتمام الفاعلين في القطاع العام و/أو الخاص و/أو التجمعات ذات المنفعة الاقتصادية أو التعاونيات أو المؤسسات الحكومية القادرين على حمل مشاريع تكثيل وتجميع التجار

الهدف 2.431: تحديث الإطار المنظم

المؤشر 1.2.431 : نسبة إنجاز المشاريع المهيكلة

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	0	10	20	70	100	100	2021

- **توضيحات منهجية**

نسبة إنجاز هذه المشاريع المهيكلة هو عدد تراكمي. سيتم تحقيق 100 بالمائة نهاية2021 وذلك بإنجاز 10 مشاريع مقترحة من طرف فاعلين شركاء في التنمية.

ويجب أن يكون لهذه المشاريع آثار مهيكلة على قطاع التجارة بما في ذلك إصلاح أسواق الجملة، تطوير التجهيزات التجارية من الجيل الجديد، محو الأمية الوظيفية لدى التجار، أنشطة التحسيس والتكوين والإعلام، الخ ...

- **مصادر المعطيات**

وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي؛

الشركاء

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يجب أن يتضمن هذا المؤشر أيضا الآثار المباشرة وغير المباشرة لهذه المشاريع المهيكلة على التجار.

- **تعليق**

من أجل تحقيق هذه المشاريع، يجب إبرام اتفاقيات تحدد شروط الشراكة وطرق التمويل والحكامة.

الهدف 3.431: تنظيم الواردات وتعزيزالحماية التجارية ضد المنافسة غير العادلة للواردات

المؤشر 1.3.431 : عدد التحقيقات المنجزة في السنة فيما يخص الحماية التجارية

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	0	-	7	8	10	10	2021

- **توضيحات منهجية**

يتم الحصول على هذا المؤشر على عدد التحقيقات المنجزة.

- **مصادر المعطيات**

المديرية العامة للتجارة/ مديرية الحماية والتقنين التجاري.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يعتمد عدد التحقيقات كذلك على طلبات وشكاوى المقدمة من القطاعات الإنتاجية.

- **تعليق**

ضبط الواردات عن طريق إنشاء أدوات الحماية التجارية تهدف إلى تحسين حالة القطاعات الإنتاجية التي تكبدت الأضرار الناجمة عن المنافسة غير المشروعة للواردات أو بسبب الزيادة الهائلة في الواردات.

تتمثل التحقيقات في مجموعة من المهام الأساسية من حيث التحليل والحساب وتقييم العوامل الاقتصادية للقطاعات الإنتاجية وتتطلب القدرة على قيادة وتنفيذ المهام المشار إليها أعلاه.

الهدف 4.431: تطويروتعزيز الصادرات

المؤشر 1.4.431 : عدد الشركات التي تمت مواكبتها

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	0	360	250	250	250	250	2021

- **توضيحات منهجية**

المؤشر يتعلق بتتبع تطور رقم معاملات عند التصدير للمقاولات المستفيدة من برامج الدعم والمتعلقة بعقود تنمية التصدير وبرنامج المصدرين المبتدئين

- **مصادر المعطيات**

المديرية العامة للتجارة/ مكتب الصرف.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

حاليا وأخذا بعين الاعتبار صعوبة الحصول على معطيات خاصة برقم معاملات عند التصدير للمقاولات المستفيدة من برامج دعم الصادرات سيتم الاقتصار على تتبع مؤشر يعنى بتتبع تطور رقم معاملات عند التصدير للمقاولات المستفيدة من برامج الدعم .

- **تعليق**

فيما يخص برامج دعم الصادرات، المؤشر المناسب هو عائد على الاستثمار الا أنه يحتاج الى توفر معطيات دقيقة فيما يخص رقم المعاملات الإضافي عند التصدير لجميع المقاولات المستفيدة واستعمال تقنيات الاقتصاد القياسي كما أنه لا يمكن اعتبار هذا المؤشر الا بالنسبة لبرنامج عقود التنمية عند التصدير لأنه هو البرنامج الوحيد الذي يمنح فيه دعم مالي مشروط بتحقيق نمو رقم معاملات صادرات المقاولات المستفيدة. لهذا سيتم الاقتصار على فقط تطور رقم معاملات صادرات المقاولات المستفيدة من هذه البرامج.

الهدف 5.431: تبسيط و ازالة الطابع المادي على مساطر التجارة الخارجية

المؤشر 1.5.431 : متوسط مدة بقاء البضائع في الموانئ المغربية

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
يوم	0	-	6	5	4	4	2021

- **توضيحات منهجية**

ويتم الحصول على هذا المؤشر بحساب متوسط عدد الأيام التي تقضيها السلع المستوردة في جميع الموانئ المغربية.

- **مصادر المعطيات**

المديرية العامة للتجارة/ مديرية الحماية والتقنين التجاري

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يمكن أن تتأثر المدة التي تقضيها السلع المستوردة بعوامل أخرى.

- **تعليق**

إن خفض متوسط مدة بقاء السلع بالموانئ المغربية رهين بوضع جميع التدابير المتعلقة برقمنة وثائق التجارة الخارجية بما في ذلك تلك المتعلقة ب PortNet..

الهدف 6.431: تعزيز العلاقات التجارية الدولية

المؤشر 1.6.431 : عدد مشاريع ولايات التفاوض

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	0	6	5	4	2	2	2021

- **توضيحات منهجية**

يتم الحصول على هذا المؤشر من خلال جمع عدد مشاريع التوكيلات التفاوضية وعدد خطط عمل التعاون التجاري التي تم تطويرها.

- **مصادر المعطيات**

المديرية العامة للتجارة/ مديرية الحماية والتقنين التجاري.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

عدد مشاريع التوكيلات التفاوضية وخطط عمل التعاون التجاري رهينة أيضا بطلبات مختلف الشركاء التجاريين.

- **تعليق**

يندرج هذا المؤشر في إطار وضع التدابير الجديدة للقانون 14.94 الذي ينص على تأطير المفاوضات عبر توكيلات تفاوضية. والغاية هي:

-استهداف أفضل لمصالح المغرب والتأطير المنهجي للمفاوضات،

-تقوية التنسيق بين مختلف الوزارات المعنية،

-تعزيز التشاور مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.

كما يعكس هذا المؤشر أيضا عنصر التعاون التجاري الذي يعتبر اساسيا لتحقيق هدف "تعزيز العلاقات التجارية الدولية".

الجزء الثالث

محددات النفقات

1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان

أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية

- جدول 13 : التوزيع حسب الدرجات /الرتب

الدرجات/الرتب	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
موظفي التنفيذ (السلالم من 5 إلى 6 و السلالم المطابقة)	0	0	0	0
موظفي الإشراف (السلالم من 7 إلى 9 و السلالم المطابقة)	0	0	0	0
الأطر والأطر العليا (السلم 10 و ما فوق و السلالم المطابقة)	0	0	0	0
المجموع	0	0	0	100

- جدول 14 : التوزيع حسب المصالح

المصالح	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
المصالح المركزية	0	0	0	0
المصالح اللاممركزة	0	0	0	0
المجموع	0	0	0	100

- جدول 15 : التوزيع حسب الجهات

المصالح	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
جهة طنجة-تطوان-الحسيمة	0	0	0	0
جهة الشرق	0	0	0	0
جهة فاس - مكناس	0	0	0	0
جهة الرباط - سلا- القنيطرة	0	0	0	0
جهة بني ملال - خنيفرة	0	0	0	0
جهة الدار البيضاء- سطات	0	0	0	0
جهة مراكش - آسفي	0	0	0	0
جهة درعة - تافيلالت	0	0	0	0
جهة سوس - ماسة	0	0	0	0
جهة كلميم - واد نون	0	0	0	0
جهة العيون -الساقية الحمراء	0	0	0	0
جهة الداخلة - واد الذهب	0	0	0	0
المجموع	0	0	0	100

ب. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان

- جدول 16 : توقع نفقات الموظفين للسنة 2019 (مشروع قانون المالية)

	النفقة	العدد
النفقات الدائمة	187 273 914	1146
المناصب المحذوفة	1 828 674	19
عمليات التوظيف (تتضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	4 864 021	40
عمليات الإدماج	4 784 136	21
مقتضيات أخرى تتعلق بمراجعات الأجور (ت تضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	19 158 702	
الترقيات في الدرجة والرتبة (ت ت ضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	12 945 324	
نفقات الموظفين المؤداة من طرف مديرية نفقات الموظفين	227 197 423	226316624
نفقات الموظفين الأخرى المؤداة من طرف محاسبي الخزينة العامة للمملكة	8	
نفقات الموظفين المتوقعة	227 197 431	

2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية

برنامج 470 : دعم و قيادة

- **مشروع 1 : تدبير المباني الادارية**

يهدف هذا المشروع بالأساس إلى تحسين شروط استقبال العامة وكذا تمكين موظفي الوزارة من الاستفادة من محيط عمل مريح إذ يرتكز هذا المشروع أساسا على إعادة تأهيل المباني الإدارية وكذا تحسين بيئة العمل بإضافة معدات وتثبيتات جديدة وذلك بغلاف مالي مقدر ب 50 141 000 درهم.

- **مشروع 2 : دعم المهام**

يشمل هذا المشروع كل الأنشطة المتعلقة بتسيير الإدارة وذلك في الشروط العادية والمعقولة اذ خصص له غلاف مالي مقدر ب 5 300 000 درهم للاستثمار وكذا 60 518 760 درهم لتسيير أنشطة مختلفة منها:

رسوم ومستحقات المواصلات اللاسلكية: 4 046 000 درهم؛
شراء الوقود والزيوت: 2 450 000 درهم؛
اكتراء السيارات: 3 500 000 درهم؛
مساهمات واشتراكات في المنظمات الدولية: 6 416 260 درهم.

- **مشروع 3 : تنمية الكفاءات**

يستفيد هذا المشروع من دعم مالي قدره 5 029 000 درهم مخصص بالأساس لتنظيم تكوينات وتداريب وندوات في مختلف المجالات المهنية وكذا الجوانب التنظيمية.

- **مشروع 4 : تقوية النظام المعلوماتي**

بعد ادماج كتابة الدولة المكلفة بالتجارة الخارجية مع وزارة الصناعة والإستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي تم خلق مديريات جديدة وبالتالي أقسام ومصالح جديدة ومن أجل كل هذا وضعت الوزارة كل الإمكانيات المتاحة من أجل الحصول على مخطط شامل لشبكة المعلوميات و ذلك من أجل تسهيل الولوج لمختلف الأنظمة المعلوماتية.
خصص لهذا المخطط غلاف مالي يقدر ب 21 793 500 درهم.

- **مشروع 5 : إحصائيات دراسات و مساعدات**

يهدف هذا المشروع بالأساس إلى القيام بمختلف الدراسات والمساعدات التقنية وكذا التحقيقات التي من شأنها تطوير الإدارة بالعموم في شتى المجالات :الصناعة والتجارة والإستثمار والإقتصاد الرقمي وذلك بغلاف مالي يقدر ب 8 700 000 درهم .

- **مشروع 6 : إعانات و دفوعات**

تم منح هذا المشروع غلاف مالي قدره 8 435 942 درهم يخص بالأساس الإعانات والدفوعات التي تقوم بها الوزارة مع مختلف شركائها.

- **مشروع 7 : تحديث الادارة**

يتمحور هذا المشروع بالأساس حول تقوية الحماية الاجتماعية للموظفين، ودعم التكوين والتكوين المستمر، وتنظيم الأعمال الاجتماعية، والتدبير الحديث للموارد البشرية وكذا الرفع من مردودية الوزارة وتحسين الخدمات التي تقدمها للمواطن، خاصة تحسين جودة الاستقبال، ومعالجة شكايات المستعملين، علاوة على تبسيط المساطر الإدارية وتطوير الإدارة الإلكترونية.

- **مشروع 8 : التقييم ومراقبة التدبير**

يعتبر هذا المشروع من المستجدات الأساسية التي تضمنتها ميزانية الوزارة لهذه السنة لما لها من اهمية في دعم ومساعدة الإدارة وكذا تأطيرها من أجل تحقيق أهدافها وتصحيح ما يمكن تصحيحه من خلال المراقبة والتدقيق والتقييم وهذا بغلاف مالي يقدر ب 400 000 درهم.

- **مشروع 9 : دعم المهام**
- **مشروع 10 : دعم المهام**
- **مشروع 11 : تحديث الادارة**
- **مشروع 12 : التقييم ومراقبة التدبير**
- **مشروع 13 : دعم المشاريع**
- **مشروع 14 : دعم المهام**

برنامج 428 : التنمية الصناعية و إنعاش الاستثمارات

- **مشروع 1 : التنمية الصناعية**

الاعتمادات المخصصة لهذا المشروع موجهة للحساب الخاص لصندوق التنمية الصناعية للاستثمارات الذي يهدف إلى تمويل تنفيذ استراتيجية الوزارة (مخطط التسريع الصناعي 2014 . 2020).

ويمثل مبلغ الأموال المخصصة لهذا المشروع 84.65٪ من إجمالي البرنامج، و 68.05٪ من إجمالي الاعتمادات الاستثمارية للإدارة.

- **مشروع 2 : تأهيل الموارد البشرية**

هذا المشروع خصص له غلاف مالي قدره 000 875 79 درهم، أي 4.13٪ من إجمالي إعتمادات البرنامج.

وتشكل هذه الائتمانات إعانات لتسيير المؤسسات التالية، وهي:

المدرسة المركزية الدار البيضاء: 42.375.000 درهم؛

المعهد العالي للتجارة وتسيير المقاولات : 37.500.000 درهم.

- **مشروع 3 : إنعاش الاستثمارات القطاعية المتعددة**

غلاف مالي إستثماري بقيمة 272.000.000 درهم في شكل دفوعات صندوق التنمية الصناعية والاستثمارات والوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات التي تبلغ أرصدة كل منها 200.000.000 درهم، 72،000،000 درهم.

وتدفع أيضا إعانة التسيي بقيمة 56.000.000 درهم إلى الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات.

- **مشروع 4 : دعم المهام**
- **مشروع 5 : دعم المشاريع**

برنامج 429 : الاقتصاد الرقمي

- **مشروع 1 : إرساء هياكل الحكامة**

يستفيد هذا المشروع من غلاف مالي قدره000 000 35 درهم، و دلك من اجل وضع الاستراتيجية الرقمية لوكالة التنمية الرقمية و كدا مواكبة وتفعيل وأجرأة هده الاستراتيجية.

- **مشروع 2 : تجريد الخدمات العمومية من الطابع المادي (الرقمنة**

- يستفيد هذا المشروع من دعم مالي قدره 000 500 3 درهم مخصص بالأساس لخلق المنصة الرقمية لخلق الشركات.

- **مشروع 3 : مواكبة التحول الرقمي للفاعلين في المجال الاجتماعي الاقتصادي**

- تم منح هذا المشروع غلاف مالي قدره 000 000 44 درهم، و دلك من اجل:

هندسة إدماج ومخطط مديري (وضع هندسة إدماج تطبيقية على مستوى مديريات نظم المعلومات بالإدارات، بما في ذلك التطبيقات التشاركية)؛

- مراكز بيانات تشاركية وشبكة بين حكومية " برمجيات و بنية تحتية"؛
- معدات تكنولوجيا المعلومات الأساسية للمراكز الصحية في القرى وضواحي المدن "المستشفيات النائية" (دعم حوسبة النظام الصحي)؛
- المؤهلات الرقمية للجماعات المحلية : وضع برنامج تكوين في مجال تكنولوجيا المعلومات؛
- منصة مطابقة العرض-الطلب الفلاحي : " تحصيل العرض الوطني الموافق للطلب من أجل التصدير"؛
- منصة لتتبع وتعقب المنتجات الغذائية؛
- قطب الابتكار الاجتماعي: تقديم المساعدة لتجمعات المصالح العامة (جمعيات المنتجين، التعاونيات) بغية تعزيز وتحسين الإنتاج والتسويق وكذا ترويج الاستثمارات الاجتماعية المبتكرة؛
- محو الأمية الرقمية "المجتمع المدني بشراكة مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"؛
- برنامج مساندة لتكنولوجيا المعلومات : تسريع البرنامج والتمكين من مرونة العرض "رقمنة المقاولات الصغيرة جدا، والصناعات الصغيرة والمتوسطة والمقاولات الصغيرة والمتوسطة"؛
- تجمع المواهب الإقليمي؛
- التشجيع الفعال لجاذبية المغرب للمهارات الرقمية، وذلك بتقوية أليات المنح الدراسية للطلبة الأجانب؛
- الترويج الفعال لمراكز الابتكار والمحتضنين لفائدة الطلبة الأجانب (عن طريق شراكات مع الوكالة المغربية للتعاون الدولي / وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، والمحتضنين لتشجيع الطلبة خريجي الجامعات المغربية من أجل إنشاء المقاولات المبتدئة في المغرب بهدف توسعها في بلدانهم)؛

- تعزيز عدد مهنيي الاقتصاد الرقمي. في إطار تطوير الكفاءات الرقمية بالمغرب، ستشمل هذه المبادرة في البداية دراسات لإحصاء الاحتياجات من أجل تحديد الكفاءات الرئيسية المطلوبة. بعد ذلك سيتم إجراء مشاورات حول جودة نظام التكوين الذي يجب تعزيزه من أجل تلبية هاته الاحتياجات؛
- Spin-off أنشطة النظم المعلوماتية للمقاولات الوطنية الكبرى: تقديم المساعدة من أجل إبراز مقاولتين رائدتين أو ثلاثة نحو التصدير (مقاولة صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصال بشراكة مع Emtiaz Entreprise Champion من أجل دعم الفائزين ذوي القدرات العالية في التصدير بشراكة مع مهنيي القطاع)؛
- 3 إلى 5 مراكز جديدة للابتكار؛
- تكوين و تطوير الكفاءات؛

التقنين الرقمي: تحسين مناخ الأعمال في مجال الاتصالات و البريد والاقتصاد الرقمي.

- **مشروع 4 : دعم المهام**
- **مشروع 5 : دعم المشاريع**

تبلغ قيمة هذا المشروع 000 500 11درهم، اد يدعم في المقام الأول تمويل التكاليف العقارية بقيمة 000 000 4 درهم، في حين يخصص الباقي الى:

- رقمنة إجراءات تراخيص البناء؛
- الولوج إلى وتتبع الملفات القانونية "تعميم الرقمنة والربط البيني بين قواعد بيانات الهياكل القضائية وإدارات السجون"؛
- البيانات المفتوحة "دراسة وانجاز المشروع التجريبي"؛
- السجلات الطبية الرقمية؛
- المنظومة المتكاملة للطرف الثالث المؤدي، منصة للتبادل بين المستشفيات والتأمينات (الصحة)؛
- سلامة الأدوية ومستحضرات التجميل "الحلول والمعدات" (منصة تبادل المعطيات مع المهنيين والمواطنين).

برنامج 431 : تنمية التجارة و الجودة

- **مشروع 1 : تنمية التجارة و التوزيع**

ويقيد هذا المشروع بمبلغ 000 800 127 درهم كدفعة لتنمية استراتيجية التجارة والتوزيع.

اد تهدف هده الاستراتيجية إلى النهوض بقطاع التجارة الداخلية، وتاهيل مختلف مكوناتها والرفع من أدائها في افق سنة 2020، وخلق صندوق لتنمية التجارة يهدف بالاساس إلى ترقية وتاهيل نشاط صغار التجار.

وتقوم التوجهات الإستراتيجية لمخطط "رواج" على تعزيز التكامل بين مختلف فروع الأنشطة التجارية والتي تم تقسيمها إلى :

تجارة القرب، الفضاءات التجارية العصرية الكبيرة والمتوسطة، وأسواق الجملة، مما يجعل قطاع التجارة والتوزيع قطاعا فعالا يستجيب لمتطلبات المستهلكين.

- **مشروع 2 : تنمية الجودة و التقييس**

تبلغ قيمة هذا المشروع 19 مليون درهم موزعة على النحو التالي:
9 مليون درهم كدعم لتسيير المعهد المغربي للتقييس (إيمانور)؛
10 مليون درهم مساهمة في المشاريع التي بدأت بالشراكة مع القطاعين العام والخاص ومؤسسات البحث والتطوير فيإطار مشروع: حماية المستهلك.

ويناط بهدا المشروع:

ضمان تتبع الاستراتجية الوطنية للتقييس والإشهاد بالمطابقة والاعتماد والارتقاء بالجودة؛

القيام بمهام كتابة المجلس الأعلى للتقييس والإشهاد بالمطابقة والاعتماد؛

تحديد وتتبع الأهداف المتوخاة من عملية مراقبة المواد والخدمات؛

تقنين ومراقبة المنتجات والخدمات وأدوات القياس؛

اعتماد وتتبع أجهزة تقييم المطابقة؛

مساعدة المقاولات الصناعية في اختيار واستعمال وصيانة أدوات القياس؛

تدبير المعايير الوطنية المتعلقة بالقياس؛

الارتقاء بالجودة والسلامة داخل المقاولات؛

الارتقاء بنظم التدبير المبنية على المواصفات القياسية داخل المقاولات؛

القيام بأنشطة اعتماد أجهزة تقييم المطابقة؛

المساهمة في تحسين الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسساتي لحماية المستهلكين؛

تعزيز ومواكبة أنشطة جمعيات حماية المستهلكين.

- **مشروع 3 : دعم المهام**

يشكل هذا المشروع محور عرضي لجميع مشاريع البرنامج، كونه يهدف إلى تمويل جزئي لنفقات التسيير لهذا البرنامج و كلفته 000 280 2 درهم.

- **مشروع 4 : دعم المشاريع**
- **مشروع 5 : إنعاش الصادرات ويقظة الأسواق**

يتضمن المشروع العمليات التالية:

- **دعم المصدرين المبتدئين: 000 000 50 درهم**

يعتبر هذا البرنامج بمثابة آلية لمواكبة على مدى ثلاث سنوات لشركات التي تتوفر على إمكانية التصدير والراغبة في الانخراط في التصدير الدائم:. ويهدف إلى :

- توسيع العرض التصديري والرفع من عدد المقاولات المصدرة بشكل منتظم؛
- مساعدة المقاولات المستفيدة من البرنامج لتقوية وجودهم في الأسواق الدولية من خلال تمكينها من الوسائل اللازمة لدخول الأسواق المستهدفة:
- تمكين المقاولات المستفيدة من خبرة وكفاءات مستشارين وطنيين في مجال تنمية الصادرات.

هذا الدعم للمصدرين المبتدئين يرتكز على:

- تشخيص إمكانيات المقاولات وتصميم استراتيجية التصدير على مدى فترة من 3 سنوات؛
- الحصول على التكوين لاكتساب المهارات والأدوات اللازمة لتنمية الصادرات (التسويق والتمويل والنقل، ...)؛
- تقديم الدعم لتنفيذ استراتيجية تنمية الصادرات عبر مجموعة من الإجراءات ممولة في إطار البرنامج؛
- المرافقة المخصصة عبر أعمال التدريب من قبل مستشارين في مجال للتصدير.

يهدف هذا البرنامج إلى دعم ومواكبة 400 مقاولة خلال الفترة الممتدة ما بين 2017 و2020.

تم تحديد صنفين من المقاولات:

- المقاولات الغير المصدرة؛
- المقاولات المصدرة الغير النظامية التي لا يتجاوز رقم المعاملات عند التصدير 5 ملايين درهم على مدى السنوات الثلاث الماضية.

- **عقود التنمية عند التصدير: 000 000 126 درهم**

ويهدف من خلال هذه العملية إلى:

- تمكين المقاولات المصدرة من ضمان زيادة كبيرة في الصادرات وتنويع المنتجات المصدرة وكذا الأسواق المخصصة لها؛
- السماح للشركات التصدير مع خطة طموحة الأعمال للوصول إلى بعض الموارد اللازمة لتطوير منتجاتها في الأسواق المستهدفة. - تعزيز موقف الشركات المصدرة في الأسواق المستهدفة؛
- تمكين المقاولات المصدرة التي تتوفر على مخطط عمل طموح من الولوج الى بعض الامكانيات اللازمة لتنمية منتجاتها في الأسواق المستهدفة؛
- تعزيز موقف المقاولات المصدرة في الأسواق المستهدفة.

تتجلى هذه العملية في توفير الدعم المالي من الدولة المقاولات المغربية الحاملة لمشروع يهم تطوير وتنمية الصادرات. المشروع المذكور يجب أن يكون على شكل مخطط عمل طموح على 3 سنوات. وفي المقابل، فإن المقاولة تتعهد بتنفيذ خطة تنمية الصادرات وارتفاع الإيرادات في التصدير

هذا البرنامج موجه على الشركات المغربية التي تتوفر على معدل رقم المعاملات عند التصدير يفوق 5 مليون درهم واصغر أو يساوي 500 مليون درهم على مدى ثلاث سنوات الأخيرة

ويتجلى الدعم المقدم في هذا الإطار في المساهمة في التكاليف المتعلقة بإنجاز مشروع بخصوص تطوير صادرات الشركة. ويحتسب هذا الدعم على حساب ارتفاع رقم المعاملات عند التصدير المحقق من طرف الشركة المعنية.

- **الافتحاص عند التصدير:**

يعدف هذا البرنامج إلى مساعدة الشركات المغربة من اجل تقوية قدراتها عند التصدير ويتعلق الأمر ب:

- دعم المقاولات في جهودها الرامية إلى التصدير؛
- مساعدة المقاولات المستفيدة لتحديد نقاط القوة والضعف لديها للتصدير؛
- مساعدة المقاولات المستفيدة على تطوير استراتيجيات التصدير.

"الافتحاص عند التصدير" هو دعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة المغربية في جهودها الرامية إلى تحسين فعاليتها في التصدير من خلال تنفيذ عملية التدقيق عند التصدير. وستجرى هذه عملية من قبل خبراء معتمدين من قبل مركز التجارة الدولية (ITC). هؤلاء الخبراء سيتدخلون في كل مقاولة مستفيدة لتنفيذ ما يلي:

- تحليل هيكل المقاولة وقدرتها على التصدير؛
- تحليل جودة الإدارة المسؤولة عن تنمية الصادرات؛
- تحديد ملامح المصدر وفرص تنمية التصدير؛
- تحديد الفجوات والاختلالات عند التصدير؛
- إعداد لصالح المقاولات التي تم افتحاصها، استراتيجية وخطة عمل التصدير، محددة بما يتماشى مع قدرات وإمكانات المقاولة.
- مرافقة المقولات في تنفيذ خطة العمل الموصى بها.

- **مشروع 6 : تنظيم وتيسير المبادلات والحماية التجارية**

إن التدابير المزمع اتخاذها في إطار هذا المشروع تخص تبسيط الوثائق المتعلقة بالتصدير والاستيراد و المساطير المتعلق بفحص المواد الصناعية. الهدف من هذه العملية هو تخفيض المدة والكلفة المتعلقة بعمليات التجارة الخارجية.

وفي هذا الإطار فقد مكن مسلس تبسيط المساطير المتعلقة بالتجارة الخارجية من انخراط حولي 20000 متعامل في الشباك الوحيد PortNet . ومن أجل توطيد هذه المكتسبات، سيتم توسيع هذه العملية لتشمل جميع المنظمات المتعلقة

بالفحص الغير الجمركي وكذلك مسلسل النقل الجوي وذلك من اجل الانخراط في شباك وحيد على الصعيد الوطني بالنسبة لجميع الوثائق المتعلقة بالتجارة الخارجية.

من جهة أخرى، فإن وضع امنة إليكترونية سيتم من خلالها تبسيط جميع الوثائق المتعلقة بالتجارة الخارجية. كما سيتم تعميم عملية البيع الإلكترونية بالنسبة للجميع المتعاملين في التجارة الخارجية مما سيمكن من تخفيض المدة ثو تحسين منافسة هؤلاء المتعاملين.

وفي نفس الإطار، سيتم وضع مخطط وطني جديد يتعلق بتبسيط مساطير التجارة الخارجية. وسيتم من خلال هذا المخطط تحديد جميع الإجراءات والتدابير التي سيتم اتخاذها من اجل بلوغ الهدف المتعلق بصفر ورقة في مساطير التجارة الخارجية تطابقا مع أهداف الغدارة الإلكترونية (**E-GOV**).

ومن اجل عقلنة الواردات، سيتم تحسبن فعالية المنظم المتعلق بالحامية التجارية ضد المنافسة الغير الشريفة. وفي هذا الخصوص، سيتم إنجاز عدة تحريات من اجل تحديد االأعطاب التي تنتج عن المنافسة الغير الشريفة للواردات واتخاذ التدابير من اجل اصلاح هذه الأعطاب.

كما سيتم في إطار وضع الإطار القانوني المتعلق بالتجارة الخارجية مايلي:

- انتهاء من إعداد النصوص القانونية المتعلقة بتطبيق القانون رقم 14.91 المتعلق بالتجارة الخارجية:
- اعداد النصوص المتعلقة بتطبيق النظام المتعلق بتفتيش عند التصدير بالنسبة للمواد ذات الاستعمال المزدوج.

- **مشروع 7 : تقوية التعاون التجاري**

يندرج هذا المشروع في إطار المقاربة الجديدة التي اعتمدتها الوزارة والهادفة إلى تطوير المبادلات التجارية وتقوية الشراكة الاقتصادية مع الشركاء التجاريين للمغرب.

يرتكز هذا المشروع على ثلاث محاور تخص المباحثات والتعاون التجاري وكذلك تتبع ومواكبة الفاعلين الاقتصاديين.

وينقسم هذا المشروع إلى التدابير التالية:

- متابعة تعميق وتوطيد العلاقات التجارية مع الاتحاد الأوربي مع التركيز عل ى فتح أسواق جديدة؛
- تطوير الاتفاقيان والشراكة مع دول افريقيا؛
- تنويع الاتفاقيات التجارية مع التركيز على بعض المناطق الجغرافية؛
- تتبع تفعيل الاتفاقيات التجارية خاصة الجانب المتعلق بدع المصدرين المغاربة؛
- توطيد المساطير المتعلقة بمفاوضات الاتفاقيات والدبلوماسية الاقتصادية.